قرار لجنة طعن هام جدا، تضمن:

١- بطلان قيام المأمورية بفحص سنتى ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ذلك لعدم صدور قرار من وزير المالية بالفحص بالعينة وعدم نشره بالجريدة الرسمية.

٢- رفض تطبيق المادة ٨٧ مكرر على السنوات السابقة على سنة ٢٠١٣.

٣- رفض قيام المأمورية باحتساب مقابل التاخير اعتبارا من اليوم التالى لنهاية اجل تقدير الاقرار، واحتساب مقابل التاخير اعتبارا من تاريخ المطالبة بفروق الضريبة.